



جمهورية السودان
الجهاز القومي للإستثمار

الاستثمار في السودان الفرص والحوافز



KHARTOUM - SUDAN

+249183710318

info@minv.gov.sd

www.minv.gov.sd



الاستثمار في السودان الفرص والحوافز

السودان ارض الفرص قطر يتكئ على رصيد وافر من الالمكانيات والدمتيازات والموارد التي جعلته محط انظار العالم لاسيما في امر توفير الغذاء وسد الفجوة الغذائية العالمية فهو قطر متعدد الموارد ذو موقع استراتيجي يربط بين شمال وشرق وغرب القارة الافريقية مطل على ساحل البحر الأحمر بساحل يعد اللطول على اللطلاق مما يساعد في حركة التجارة من والى اللداخل ومنفذ للعديد من الدول الافريقية.

كل ذلك جعل السودان من اميز الدول ذات اللجذب للاستثمار اللجنبى المباشر واهتمت الدولة بوضع اللخط والسياسات الكفيلة بضمان وحفز الاستثمار عبر وزارة الاستثمار والتعاون الدولي والوزارات الفنية اللخرى لخلق بيئة موالية للعمل تعتمد على سهولة اللعمال وسيادة حكم القانون.

اهم متروعات المناطق الحرة المطروحة للاستثمار

- منطقة دوكة القلابات بولاية القصارف حدودية مع دولة اثيوبيا.
- منطقة عواض ولاية كسلا حدودية مع دولة ارتريا.
- منطقة كوستي الجبلين ولاية النيل اللبيض حدودية مع دولة جنوب السودان.
- منطقة الجنينة ولاية غرب دارفور حدودية مع دولة تشاد.
- منطقة التبلديه اللبيض ولاية شمال كردفان.
- منطقة الجزيرة ولاية الجزيرة.
- مناطق حرة زراعية صناعية تصديرية مقترحة بولاية القصارف.

البيئة الادارية

اهتمت الوزارة بمحور تبسيط الاجراءات حيث اعتمدت العمل بنظام النافذة الواحدة للإجراءات وتضمن النافذة كل الجهات ذات الصلة بالعملية الاستثمارية في مبنى واحد لتوفير الوقت والجهد والمال للمستثمرين ولسرعة الحصول على التراخيص والامتيازات في مدة زمنية قصيرة جدا ولم ينقطع العمل في تطوير نظام النافذة الواحدة حيث نسعى الى الوصول الى تكملة اجراءات الترخيص النهائي في مدة لا تتجاوز الـ ٧٢ ساعة وتضمن النافذة الواحدة موظفي الخدمة الشاملة بالإضافة لمفوضي الوزارات وممثلي الجهات ذات الصلة من الجمارك وموظفي الهجرة والجنسية بالإضافة الى منسقي الولايات.

ومن عوامل نجاح المناطق الحرة السودانية

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي في قلب القارة الأفريقية
- الحدود مع سبعة دول عربية وأفريقية
- الإطلالة على ساحل البحر الأحمر والذي يشكل معبراً لأكثر من ٥٠٪ من التجارة العالمية.

يهدف من مشاريع المناطق الحرة الآتي

- زيادة الدخل القومي.
- زيادة الصادرات السودانية وترقيتها.
- استخدام التقنيات الحديثة.
- المنافسة اقليمياً.
- توفير فرص العمل.
- جذب واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.
- استغلال المواد الخام المحلية الطبيعية وخلق قيمة مضافة.

البيئة التشريعية

ظلت عملية تحسين القوانين وتطبيقها في ارض الواقع الشغل الشاغل للحكومة ولوزارة الاستثمار على وجه التحديد وذلك من اجل تقديم كافة الضمانات والامتيازات والتسهيلات للمستثمرين لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتشجيع الاستثمارات الوطنية وفرضت التطورات الاقتصادية والسياسية الاقليمية واقعا جديدا للمنافسة على جذب الاستثمار للمنطقة وتوج العمل الدؤوب في هذا المنحى بإصدار قانون الاستثمار للعام ٢٠٢١م والذي يعد من أميز القوانين في المنطقة الافريقية والعربية واهتم بمسائل توفير الارض الاستثمارية للمشروع وتشجيع الاستثمار في الولايات وتأمين الاستثمارات بالإضافة للاهتمام بقطاع ريادة الاعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة ويعمل قانون الاستثمار بالتناغم مع القوانين الاخرى ذات الصلة مثل قوانين الضرائب والجمارك والعمل وقانون الشراكات مما يساعد في سهولة الحصول على الامتيازات والضمانات.

الاستثمار في قطاع المناطق الحرة

- أحد أدوات التكامل الاقتصادي
- أهم المنافذ الاقتصادية على العالم الخارجي
- أداة فعالة في تنمية الاقتصاد القومي
- إقامة الصناعات التصديرية
- استغلال المواد الخام المحلية

ومن اهم ملاح القانون

الامتيازات

- تعفى المشروعات الاستثمارية من الرسوم الجمركية على واردات المشروع من التجهيزات الرأسمالية .
- تعفى وسائل النقل المتخصصة (الآليات والمعدات والماكينات) من الرسوم الجمركية وفقا لما تحدده اللوائح.
- تمنح المشروعات الاستثمارية حوافز وامتيازات وفقا لما تحدده اللوائح.

مشروعات الانتاج الزراعي والحيواني المتكامل.

الصناعات الغذائية والتحويلية التي تعتمد على الخام المحلي صناعة مواد البناء مصانع تأهيل الصادرات القشارات والمحالج والخدمات اللوجستية.

تأهيل القرى والمدن.

مشروعات ريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تشجيع البحوث الزراعية ومراكز التقانات المتطورة.



التسهيلات

- السماح باستجلاب العمالة الاجنبية المدربة في حدود ٢٠٪
- حصول المستثمر على تراخيص عمل واقامة له ولأسرته طول مدة تشغيل المشروع
- السماح باستيراد التجهيزات الرأسمالية والمواد الخام للمشروع من الخارج.
- السماح باستيراد المواد الخام التي يحتاجها المشروع.

الضمانات

- تتمتع جميع الاستثمارات في السودان بالمعاملة العادلة
- المساواة بين المستثمر المحلي والاجنبي في الحقوق ولواجبات
- عدم التأميم او المصادرة
- لا تخضع الاموال المستثمرة لأي اجراءات تعسفية او قرارات تتسم بالتمييز

القطاعات ذات الاولوية

- ١/ البنى التحتية.
- ٢/ الصحة والتعليم.
- ٣/ تأهيل وانشاء المدن الصناعية الجديدة.
- ٤/ المناطق والاسواق الحرة.
- ٥/ مشروعات الطاقة البديلة (الشمسية الرياح).



هنالك جهود بذلت في فترة ما قبل الحرب في سبيل تحسين حالة البنيات الأساسية، وأسهمت تلك الجهود في تحسين الوضع فيما يتصل بوسائل الاتصال، ووسائل النقل وغيرها، كما أن هنالك جهود جادة تهدف لخلق بيئة أساسية ومرافق خدمية حديثة ومواكبة للنهضة المرتقبة، تشمل هذه الجهود مشروعات الطرق والسكك الحديدية والموانئ البحرية والجوية ومحطات الكهرباء وتنقية المياه وغيرها، وبما أن قطاع الخدمات من أكثر القطاعات التي تحتاج إلى تأهيل وإعادة البناء خصوصا فترة ما بعد الحرب القطاع بالكامل مطروح للاستثمار عبر صيغ التمويل المخلفة لآثره الكبير على بقية القطاعات .

ومن اهم المشروعات المطروحة في القطاع :-

- خدمات الصحة والتعليم
- خدمات الري والحفريات
- الطرق والجسور والكباري
- النقل البري والجوي والبحري
- الخدمات اللوجستية
- الكهرباء والطاقت المتجددة
- القطاع السياحي

الفرص الاستثمارية

القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من أكثر القطاعات جذبا للاستثمار في السودان وذلك لعدة مميزات وهي خصوبة الارضي وتوفر مياه الري والمساحات الزراعية الشاسعة بالإضافة الى الايدي العاملة والتنوع البيئي ممايسهم في تنوع المحصولات وغزارة الانتاج طول ايام السنة.

فرص القطاع الزراعي

انتاج الحبوب والمحصولات النقدية

١/ القطن

٢/ السمسم

٣/ زهرة الشمس

٤/ الصمغ

٥/ الذرة

المشاريع المروية لإنتاج الخضر والفاكهة.

الخدمات الزراعية :

تجهيز الارض ميكنة الارض الاسمدة والحصاد والتعبئة

الانتاج البستاني والعضوي:

(أ) - الزيوت - التمور نخيل - الزيت

(ب) صناعة وتجميع الليات الزراعية

الانتاج الحيواني

(أ) المسالخ الكبيرة بغرض الصادر

(ب) تربية الحيوان وتسمينه

(ج) مصائد ومزارع الاسماك

(د) انتاج الدواجن

(و) انتاج اللبان

الخدمات البيطرية

- ترحيل الحيوانات الحية

القطاع الصناعي

نشجع الاستثمار في جميع قطاعات الصناعة ونركز على الصناعات ذات البعد الاقتصادي التي تعمل على تعظيم الفائدة باستخدام الخام المحلي واعطائه قيمة مضافة (الصناعات التحويلية) :-

- صناعة الزيوت

- صناعة السكر

- تعليب الخضر والفاكهة

- تصنيع الصمغ الغربي وصناعة الاخشاب

- المشروبات والعصائر

- انتاج الجلوز والنشأ

- الصناعات الغذائية

- الغزل والنسيج والملبوسات

- الجلود

- الورق

- الصناعات المعدنية

- الصناعات الكيماوية

- الصناعات الدوائية